

مالك ان ملكه السيد **كتاب الاحرار** وختلفوا فيمن قال
لزوجته آمة كانت او حرة انيت علي حرار وقال ابو
حنيفة ان نوي الطلاق كانت طلاق فان نوي فهو ثلاث
وان نوي واحدة او اثنتين فواحدة يابينه وان نوي
الحرير يبر ويثنوي الطلاق او لم يثبت له ثبته فهو يمين
وهو مولد ان تركها اربعة اشهر وقبعة طاقه يابينه
وان نوي لظهار كان ظهار وان كان يميئا كان يميئا و
يرجع النية كمراد بها واحدة او اكثر سواء لم يدخل بها
او غيرها وقال مالك هو طلاق ثلاث في كل دخول بها واحدة
في غير المدخول بها وقال الشافعي ان نوي الطلاق او الظهار كان
مانواه وان نوي اليمين كما يميئا او كنت عليه كفارة يمين وان لم ينوي
شيئا فقولن احداهما هو الراجح لا شيء عليه والشايع عليه كفارة
بيميننا وعن احمد روايات اظهرهما انه صريح في الظهار نواه او لم
ينوي وفيه كفارة الظهار ولثانية انه يمين وعليه كفارة
ولثالثة انه طلاق **فصل** وختلفوا في الرجل يحرر
اطعامه وشرابه او مته فقال ابو حنيفة واصل هو صالح وعليه كفارة
يمين بالحنث ويحصل الحنث عندهما بفعل جزر منه
ولا يحتاج الي اكل جميعه وقال الشافعي ان حرر الطعام وشراب
او

او لم يوس فليس شيء ولا كفارة عليه وان حرر لامة فقولن ا
حداهما الا شيء والشايع لا تحرر وكنت عليه كفارة يمين وهو
الراجح وقال مالك ان يحرر عليه شيء منذ اكله اطلاق قول
كفارة عليه **فصل** وختلفوا هل يحرر علي المظاهر الغلبه
والمنس بشهوة ام لا فقال ابو حنيفة ومالك يحرر وللشافعي
قولن الجديد الاباحة وعند احمد روايتان اظهرهما التحريم
وختلفوا فيما اذا وطئ المظاهر فقال ابو حنيفة ومالك واصل
في اظهر روايتيه يستأنف البصيام وان وطئ في حلاله لا يمين
ليلا او نهارا عامدا كان او ناسيا وقال الشافعي ان وطئ بالليل
مطلقا لم يلزمه الا استيناف وان وطئ بالنهار عامدا فسد
صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستيناف لنصر القران
فصل وختلفوا في بشرط الايمان في الرقبة التي
يكفرها المظاهر فقال ابو حنيفة واصل في احادي روايتيه
لا يشترط وقال مالك وللشافعي واصل في الرواية الاخرى
بشرط وختلفوا فيما اذا شرب في البصيام ثم وجد
الرقبة فقال للشافعي واصل ان شارب يمين على صومه وان شارب
عتق رقبته وقال مالك ان كان صام يوتا او يمين او لانا